أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر

الدكتور / محمد عبد الوهاب أحمد علي شمس الدين

٦ – أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة

تواجه مصر اليوم تحديًا اقتصاديًا بالغ الأهمية، وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والإلكترونية والتي لا يمثل التعامل النقدي فيها سوى نسبة صغيرة. وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب على استمرار التعامل النقدي من أضرار على التنمية الاقتصادية تتمثل في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي، وعدم استفادة الوحدات الاقتصادية من آليات التمويل المتاحة، وتشجيع التهرب الضريبي، وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، وتيسير غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. لذلك فإن التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية والإلكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي، ويحد من التهرب الضريبي والجمركي، ويساهم في زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لكل فات وطبقات الشعب، ويحسن من كفاءة النظام المالي، كما أنه يساهم في مكافحة الجرائم المالية وما يرتبط بها من غسل أموال وتمويل أنشطة غير مشروعة.

وعلى ذلك يمكن تناول هذا الموضوع المهم من خلال خطة البحث التالي:

المبحث الأول: مستقبل الشمول المالي في مصر بالمقارنة بالدول العربية.

المبحث الثاني: الشمول المالي يعزز الاستقرار الاقتصادي في مصر.

المبحث الثالث: الشمول المالي سسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة.

المبحث الأول

مستقبل الشمول المالي في مصر
بالمقارنة بالدول العربية

الدول العربية تتميز بأن بها نسبة عالية من الشباب، وهذه النسبة تعاني من مشاكل تؤدي إلى عدم الاستفادة من الخدمات المالية، فالشباب أقل من سن ١٨ لا يمكنهم فتح حسابات خاصة يستطيعوا من خلالها الادخار للمستقبل، وأيضًا النساء تعاني من تفاوت في ملكية الحسابات المصرفية عن الرجال بنسبة أكثر من ٥٠٪، وكذلك الفقراء والمقيمين بأماكن بعيدة كثيفة السكان تجد صعوبة كبيرة في التعاملات المالية الرسمية لارتفاع التكاليف وبعد المسافات فتتجه إلى الوسائل غير الرسمية، وأيضًا المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد عوائق في الحصول على التمويل اللازم وذلك بسبب عدم توافر المعلومات المالية المناسبة(١).

– الشمول المالي في الدول العربية:

تشير بيانات صندوق النقد العربي إلى أن مستوى الشمول المالي في الدول العربية سجل الآتي عام ٢٠١٧(٢).

- ٢٥٪ من البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى مؤسسات مالية ومصرفية، يتمتعون بحسابات ادخار.

(١) فريز، زياد، اشمول المالي والتوجه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، منتدى الشمول المالي اتحاد المصارف العربية ورعاية البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، ٢٠١٧.

(٢) بن رجب، جلال الدين، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٨.

- ٧٢٪ من البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى مؤسسات مالية ومصرفية، يتمتعون بحسابات ادخار.
- ٧٢٪ من البالغين (حوالي ١٦٨ مليون فرد) لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية وذلك يقترب من ٨٠٪ من الدول النامية في المنطقة.
- ٥٪ فقط من البالغين، بدون اعتبار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلجأ إلى الاقتراض من القنوات الرسمية.
- ٢٦٪ فقط من النساء الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية.
- كما تشير البيانات أن ٩٢ مليون فرد يقومون باقتراض الأموال بشكل غير رسمي.

وكل ذلك يؤكد أن العالم العربي متأخر عن المناطق الأخرى في العالم من حيث إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية (السن ١٥ سنة فأكثر) ففي حين أن نسبة٤ العالم ٦١٪ نجد أن العالم العربي نسبته لا تتعدى ٢٩٪، ولا يرجع المستوى المتدني لنقص الأموال المتاحة للتشغيل، غذ تمتلك معظم الدول العربية قاعدة ودائع واسعة تقترب في بعض الدول من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي فقد تصل إلى نفس مستوى الدول المتقدمة، كما تشير البيانات إلى متوسط ١٤٪ فقط لدول الشرق الأوسط النامية بما فيها مصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين واليمن. أما مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين– الكويت– عمان– قطر– المملكة العربية السعودية– الإمارات العربية المتحدة) تحتل نسبة ٥٨٪ من نسبة العالم العربي ككل، فالدول التي حققت نسب مرتفعة من الشمول المالي هي الدول ذات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المرتفع.

١- مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية:

شهدت الدول العربية[١] تقدم ملموس في تعميم الخدمات المالية يشمل تغييرات في الأطر القانونية والتنظيمية، حيث تم التركيز على التمويل متناهي الصغر، وهناك دول عديدة أتاحت للمؤسسات المالية غير المصرفية تقديم خدمات ائتمانية مثل تونس، وفلسطين، والمغرب، كما تسمح الأردن للمواطنين واللاجئين بفتح محافظ إلكترونية فورية، كما قامت قطر بتسهيل التحويلات من خلال الهاتف المحمول وخفضت تكلفتها الذي من شأنه يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد في المنطقة وخارجها، ولكن لا زال هناك الكثير من الإجراءات لتلبية الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية.

جدول رقم (١)

مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية

ونسبة كلا من الذكور والإناث لعام ٢٠١٧

الدولة	مؤشر الشمول المالي %	الذكور	الإناث
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة			
الإمارات	٨٣.٢	٨٩.٨	٦٦.٣
البحرين	٨١.٩	٩٠.٢	٦٦.٧
عمان	٧٣.٦	٨٣.٧	٦٣.٥

(١) The Global Findex Database, Measuring Financial Inclsion and the Fintech Revolution, Overview, World Bank Group ٢٠١٧.

الدولـة	مؤشر الشمول المالي %	الذكور	الإناث
الكويت	٧٢.٩	٧٩.٣	٦٤.٠
السعودية	٦٩.٤	٧٥.٣	٦١.١
قطر	٦٥.٩	٦٨.٦	٦١.٦
دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة			
الجزائر	٥٠.٥	٦٠.٩	٤٠.١
لبنان	٤٦.٩	٦٢.٤	٣٢.٩
المغرب	٣٩.١	٥٢.٠	٢٦.٧
تونس	٢٧.٣	٣٤.١	٢٠.٥
الأردن	٢٥.٠	٣٣.٣	١٥.٥
فلسطين	٢٤.٢	٢٧.٣	٢١.٢
مصر	٢٤.٠	٣١.٨	١٦.٣
دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة			
موريتانيا	٧	٢٢.٢	١٨.٨
السودان	١٥.٣	٢٠.٢	١٠.٠

الدولـة	مؤشر الشمول المالي %	الذكور	الإناث
جيبوتي	١٢.٣	١٦.٦	٨.٨
العراق	١١.٠	١٤.٦	٧.٤
الصومال	٧.٩	٩.٦	٦.٠
اليمن	٦.٤	١١.٤	١.٧

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧.

بيانات الجدول السابق توضح أنه على مستوى الدول العربية تنقسم إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ ٦٢٪، والمجموعة الثانية تشمل كل من مصر ولبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين ٢٤٪- ٦٢٪، وتتضمن المجموعة الثالثة كل من العراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من ٢٤٪.

وبالنسبة لوضع الشمول المالي في مصر تصل نسبة من يمتلكون حسابات مالية إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١٨ وذلك بزيادة قدرها ٩٪ عن عام ٢٠١٧، ويقوم حوالي ٧ مليون مصري من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقدًا أو من خلال خدمة الشباك www.albankaldawli.org، ولكن نسبة الإناث التي تمتلك حسابات مالية لا تتعدى ١٦.٣٪ فقط عام ٢٠١٧،

وتعتبر معدلات الشـــمول المالي في مصـــر مقبولة ولكنها لا تزال دون المســـتوى المطلوب عند مقارنتها بدول الخليج العربي والدول المتقدمة.

شكل رقم (١)

مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية لعام ٢٠١٧

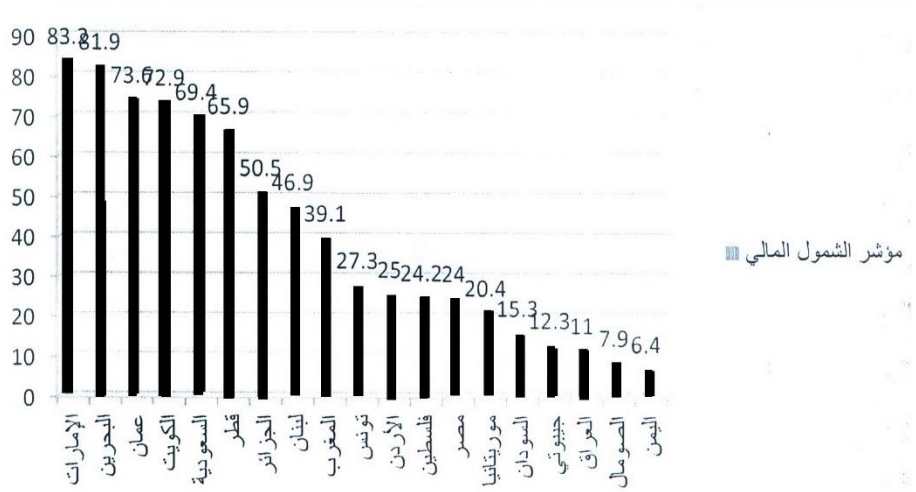

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧

يوضـح الشـكل السـابق أن أقصـى رقم لمؤشـر الشـمول المالي ٨٣.٢٪ في دولة الإمارات التي صـنفها البنك الدولي في المرتبة ٣٣ عالميًا والأولى عربيًا وأن ٦٦.٣٪ من النســاء يمتلكون حســابات بنكية وحوالي ٧٩٪ من البالغين لنحو ٤٠٪ من أفقر الأسـر لديهم حسـابات مصـرفية، ويرجع ذلك إلى تطور التكنولوجيا وخاصـة الهواتف المحمولة، حيث تصـل نسـبة البالغين الذين لديهم حسـابات مصـرفية عبر الهاتف المحمول إلى ١١٪ بالإضـــافة إلى مشـــروع المحفظة الذكية الذي يعمل على تنفيذه المصـرف المركزي، وأقل رقم ٦.٤٪ في اليمن وذلك يوضـح أن هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وبعضـها مما يتطلب تنفيذ العديد من السـياسـات الفعالة لتمكين مختلف شرائح المجتمع (خاصة النساء والفقراء) في الدول التي تحتل ترتيب متأخر من اللجوء

إلى استخدام خدمات القطاع المالي الرسمي.

٢- مؤشرات توفر وانتشار الخدمات المالية بالدول العربية:

شهدت مؤشرات توفر وانتشار المنتجات والخدمات المالية المصرفية تطورات مهمة في عدد من الدول العربية، ونوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

عدد أجهزة الصراف الآلي

وفروع البنوك التجارية في الدول العربية ٢٠١٤- ٢٠١٧

الدولــة	ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ		عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ	
	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧
السعودية	٦٨.٦	٧٤.٤	٨.٥	٨.٥
الإمارات	٦١.٩	٦٥.٥	١٢.٩	١١.٣
الكويت	٥٤.٨	٦٤.٤	١٤.٨	١٤.٢
لبنان	٣٧.٧	٤٠.٧	٢٥.٢	٢٣.٨
الأردن	٢٥.٤	٢٨.٠	١٥.٥	١٤.٧
تونس	٢٤.٥	٢٧.٤	١٩.١	٢٠.٥
فلسطين	١٩.٥	٢٢.٧	١٠.٨	١٢.٤
مصر	١١.٨	١٣.٤	٤.٤	٤.٥
موريتانيا	٧.٦	٩.٧	٦.٨	٨.٣
الجزائر	٧.٥	٩.٤	٥.١	٥.٢

السودان	٤.٤	٥.٤	٣.٢	٣.٣
العراق	١.٦	٢.٧	٥.٢	٤.٠
اليمن	٦.٣٢	٦.٢٨	١.٦	١.٦

المصدر : wdi.worldbank.org/table/٥,٥# (٧-٢-٢٠١٨).

ويلاحظ من الجدول السابق أن السعودية تحتل الترتيب الأول في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ، حيث ٧٤.٤ ماكينة صرف وتليها الإمارات بـ ٦٥.٥ ثم الكويت ٦٤.٤، كما نجد أن مصر تحتل الترتيب الثامن بين الدول العربية التي تم اختيارها في الدراسة المقارنة، حيث بها ١٣.٤ ماكينة صرف آلي لكل ١٠٠ ألف بالغ عام ٢٠١٧ وقد زادت من ١١.٨ عام ٢٠١٤ أي بمقدار ١.٦ ماكينة صرف آلي وتأتي في أخر القائمة دولة العراق، حيث ٢.٧ ماكينة فقط، كما توضح بيانات الجدول السابق أن عدد أجهزة الصرف الآلي قد زادت في كل الدول العربية في الفترة (٢٠١٤– ٢٠١٧)، وبالنسبة لمؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ نجد أن ترتيب الدول يختلف أصبحت لبنان بالترتيب الأول بـ ٢٣.٨ بنك تجاري تليها تونس ثم الأردن وتأتي مصر بالترتيب ١١ بـ ٤.٥ بنك تجاري لكل ١٠٠ ألف بالغ عام ٢٠١٧، وتأتي اليمن في آخر القائمة، حيث بها أقل من فرعين.

شكل رقم (٢)

عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية في الدول العربية في ٢٠١٧

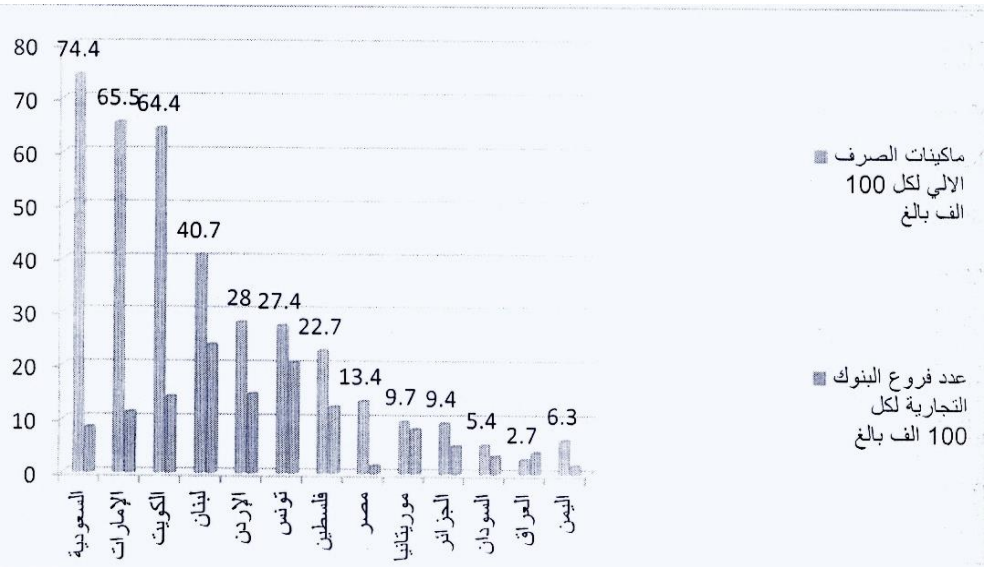

المصدر: (٧-٢-٢٠١٨) wdi.worldbank.org/table/٥،٥#

يتبين لنا من الرسم السابق أن بالرغم من أن السعودية بها أكبر عدد من ماكينات الصـــرف الآلي ٧٤.٤ لكل ١٠٠ ألف بالغ لكن عدد فروع البنوك التجارية بها لا تتعدى ٨.٥ فرع، وبالنسـبة لمصـر نجد أن عدد الفروع بها ٤.٥ فرع فقط وذلك يؤكد ضرورة الاهتمام بزيادة عدد فروع البنوك التجارية في مختلف الدول العربية وانتشارها، حيث يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع، خاصة منها محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يشمل المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها، لذلك يجب الانتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في جميع المناطق الحضرية منها والريفية على حد سواء.

٣- الاستخدامات للمنتجات والخدمات المالية المصرفية بالدول العربية:

وفيما يتعلق بالاستخدامات للمنتجات والخدمات المالية المصرفية يتم عرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

استخدامات الخدمات المالية والاقتراض

حسب مصدر التمويل في الدول العربية

الدولة	عدد حسابات الإيداع لكل ١٠٠ بالغ	نسبة الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الاقتراض بحسب مصدر التمويل		
			المؤسسات المالية الرسمية	الاقتراض غير الرسمي الخاص	الاقتراض من العائلة والأصدقاء
السعودية	١٠٥٤	٥٦	١٢.٢	١٨.٣	٣٧.٣
الإمارات	١٠٦٢	٩٣.٤	١٥.٤	٥.٩	٢٨.٥
الكويت	١٢٨٧	٥٩	١٤.١	١٢.٠	٣٠.٢
لبنان	١٣١٧	٩٩.٢	١٥.٦	٤.٤	١٢.٩
الأردن	٦٧٨	٧٥	١٣.٦	١.١	١٧.٤
مصر	٤٦١	٢٨	٦.٣	٢.٥	٢١.٥

الجزائر	٥٥٨	٣٨	٢.٢	١.٥	١٣.٢
المغرب	٨٨٣	٨٥	٤.٣	١.٩	٤٠.٩
سوريا	٢٠٧	٤٧	١٣.١	١٦.٩	٢٠.١
اليمن	١٢٩	٧	٠.٤	١٥.٠	٥١.٧

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧.

من بيانات الجدول السابق نجد أن لبنان تحتل الترتيب الأول في عدد حسابات الإيداع لكل ١٠٠٠ بالغ، حيث بلغت (١٣١٧ حساب)، تليها الكويت (١٢٨٧ حساب)، وكانت هناك دول في المستوى المتوسط مثل المغرب ٨٨٣ حساب إيداع لكل ١٠٠٠ بالغ، ومصر (٤٦١ حساب)، حيث الترتيب الثامن بين الدول العربية المقارنة، كما توجد دول عدد حسابات الإيداع بها منخفض جدًا منها سوريًا واليمن[١].

وكذلك نسبة الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت أعلى مستوياتها في لبنان (٩٩.٢٪)، وتليها الإمارات (٩٣.٤٪)، والدول ذات المستوى المتوسط منها الأردن (٧٥٪) والكويت (٥٩٪) والسعودية (٥٦٪)، وكانت هذه النسبة ضعيفة في الجزائر (٣٨٪) وفي مصر (٢٨٪)، حيث تحتل الترتيب التاسع من دول المقارنة العشرة، كما كانت نسبة الإقراض هذه ضعيفة جدًا في اليمن، حيث لا تتعدى ٧٪.

(١) عبد الله سمير، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، ٢٠١٦.

شكل رقم (٣)

الاقتراض حسب مصدر التمويل في الدول العربية

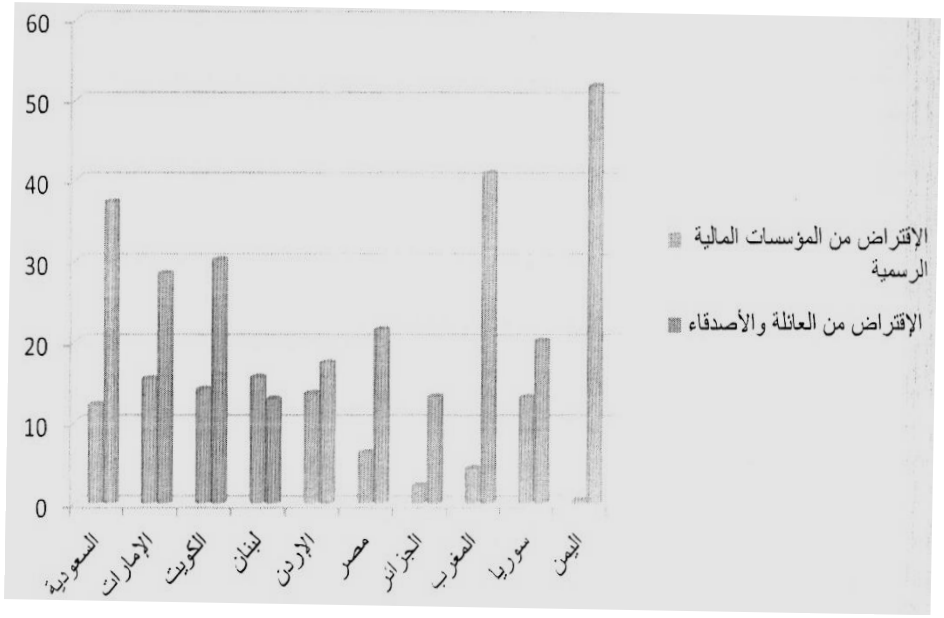

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧

يوضح الشكل السابق أن نسبة المقترضين من المصارف الرسمية بلغت أعلى مستوياتها في لبنان (١٥.٦٪) تليها الإمارات (١٥.٤٪) وأدناها في اليمن، حيث بلغت (٠.٤٪) فقط، كما نجد أن أغلبية المقترضين الذين يعتمدون على الاقتراض من العائلة والأصدقاء تأتي اليمن بالترتيب الأول بنسبة (٥١.٧٪)، وتليها المغرب (٤٠.٩٪)، وفي مصر نجد أن نسبة الاعتماد على المؤسسات المالية الرسمية (٦.٣٪) وتصل إلى (٢١.٥) في الاقتراض من الأسرة والأصدقاء وهي لا زالت نسبة مرتفعة، أما في لبنان فكانت نسبة الاعتماد على الأصدقاء أقل (١٢.٩٪) فقط، والجزائر (١٣.٢٪)، كما أن نسبة المقترضين من مصادر غير رسمية مرتفعة في

السعودية (١٨.٣٪) وسوريا (١٦.٩٪) واليمن (١٥٪) وأقلها في الأردن بنسبة (١.١٪)، وتعكس تلك البيانات طبيعة المجتمع العربي الذي يتميز بالاعتماد على العائلة، والتي لا تزال توفر شبكة أمان لأفرادها، كما تؤكد على أوجه القصور في المؤسسات الرسمية ولكن هذه الظاهرة لا تنفرد بها المنطقة العربية، فالكثير من الدول النامية على الاقتراض من الأسرة والأصدقاء، مثل كينيا (٥٨٪)، واندونيسيا (٤٢٪)، والكاميرون (٤٥٪)[١].

٤- الاقتراض الرسمي في الدول العربية حسب الجنس والدخل:

حيث نوضح نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية كنسب للذكور وأخرى للنساء وكذلك نسبتهم في أفقر ٤٠٪ وأغنى ٦٠٪ كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٤)

نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية

حسب الجنس والدخل

الدولة	المجموع	ذكور	إناث	أفقر ٤٠٪	أغنى ٦٠٪
السعودية	١٢.٢	١٦.٨	٥.٧	٩.٠	١٤.٥
الإمارات	١٤.٥	١٨.١	٨.٦	١٣.٦	١٦.٧
الكويت	١٤.١	١٤.٥	١٣.٥	١٢.٨	١٤.٩

(١) عبد النبي، وليد عيدي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، العراق، ٢٠١٨.

لبنان	١٥.٦	٢٠.٨	١٠.٩	١٢.٥	١٧.٥
الأردن	١٣.٦	١٦.٧	١٠.٣	١٠.٨	١٥.٤
مصر	٦.٣	٧.٦	٤.٩	٥.٨	٦.٦
الجزائر	٢.٢	١.٣	٣.٠	١.١	٣.٠
المغرب	٤.٣	٥.٠	٣.٦	٣.٢	٥.١
سوريا	١٣.١	١٤.٧	١١.٥	١٢.٤	١٣.٧
اليمن	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٢	٠.٦

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧

يتضح من هذه البيانات أنه لا تزال نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية في المنطقة العربية منخفضة خاصة في دول المغرب ففي الجزائر (٢.٢) وفي المغرب (٤.٣) وكذلك في الدول الأقل نمو مثل اليمن (٠.٤)، ولكنها مرتفعة في لبنان والأردن والإمارات.

شكل رقم (٤)

نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية

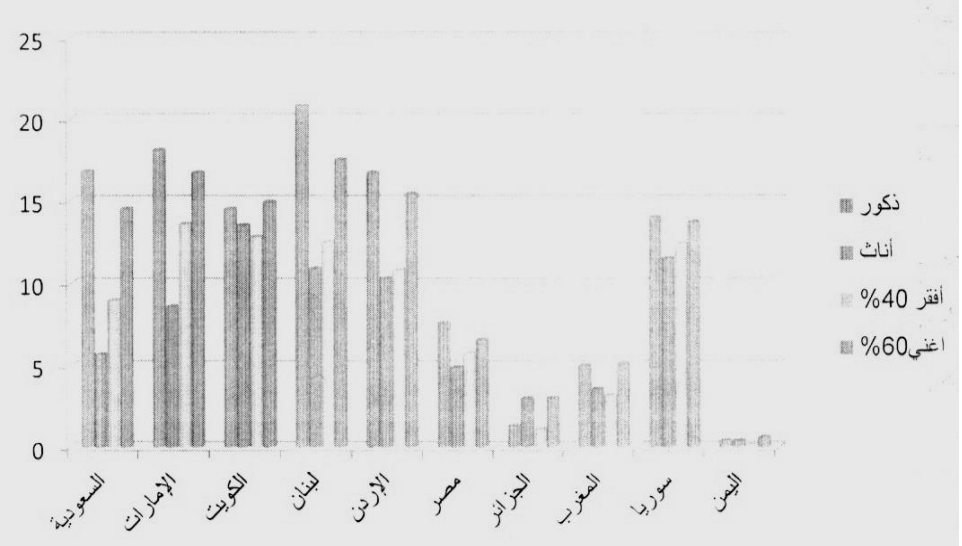

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧.

يتبين لنا من الشكل السابق أن نسبة المقترضين الذكور أعلى من النساء في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر واليمن ما يشير إلى أن الإناث تعاني من الوصول إلى القنوات المالية الرسمية وعدم المساواة في الحصول على الائتمان، وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من ٨٠٪ من النشاط الاقتصادي في المنطقة، لا يزال الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجهها، حيث يحصل مشروع واحد فقط من أصل خمسة على قرض مصرفي، وغالبًا ما يكون في شكل قرض قصير الأجل، ولتلبية احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، ينبغي أن تزيد هذه النسبة بحوالي ٣٠٠٪[١]، حيث يساعد التمويل

(١) صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أبو ظبي– أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٧.

الشامل والمساواة في الحصول على الائتمان بين جميع شرائح المجتمع على معالجة ظاهرة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، وكذلك نسبة المقترضين في أغنى ٦٠٪ أعلى من النسبة في أفقر ٤٠٪ في جميع الدول العربية، ويرجع ذلك إلى المخاطر المرتفعة لعدم وجود ضمانات حقيقية في حالة عدم السداد، وبناءً على ذلك فإن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ازداد الفقر فيها منذ عام ٢٠١٠[١].

٥- التثقيف المالي في الدول العربية:

حققت الدول العربية تقدمًا من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي من خلال الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة، ولكن يظل العالم العربي تخلف عن المناطق الأخرى، حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو ٣٠٪ فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ ٣٤٪.

(١) اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث "واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، العدد ٤٣٦، العدد ٤٣٧، ٢٠١٧.

جدول رقم (١١)

نسبة الثقافة المالية % في الدول العربية حسب الجنس والدخل

الدولـة	البالغين	الذكور	الإناث	أغنى ٦٠٪ من الأسر	أفقر ٤٠٪ من الأسر
الجزائر	٣٣	٣٨	٢٨	٣٦	٢٩
البحرين	٤٠	٤١	٣٦	٤٢	٣٦
مصر	٢٧	٣٠	٢٥	٣٠	٢٣
العراق	٢٧	٢٩	٢٥	٣٠	٢٣
الأردن	٢٤	٢٥	٢٢	٢٣	٢٤
الكويت	٤٤	٤٦	٤٠	٤٥	٤٢
لبنان	٤٤	٥٠	٣٩	٤٥	٤٤
موريتانيا	٣٣	٣٨	٢٩	٣٤	٣٣
السعودية	٣١	٣٤	٢٨	٣٥	٢٧
الصومال	١٥	١٥	١٥	١٨	١١
السودان	٢١	٢٢	٢٠	٢٠	٢٢
تونس	٤٥	٥١	٣٨	٤٨	٣٩

الإمارات	٣٨	٣٧	٤١	٤٠	٣٦
فلسطين	٢٥	٢٨	٢١	٢٦	٢٣
اليمن	١٣	١٨	٨	١٧	٧

المصدر: Klapper, L. et al. (٢٠١٥). "Financial Literacy Around The World

يوضح الجدول السابق معدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية بحسب مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي، احتلت تونس الترتيب الأول عربيًا والـ ٣٢ عالميًا من حيث الثقافة المالية، حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين ماليًا ٤٥٪، وتليها لبنان في المركز الثاني عربيًا والـ٣٣ عالميًا (٤٤٪) والكويت في الترتيب الثالث عربيًا والـ٣٧ عالميًا (٤٤٪)، وفي المقابل سجل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة ١٣٪ و١٥٪ على التوالي، وتأتي مصر بالترتيب التاسع بين الدول العربية بنسبة ٢٧٪، كما تتضح معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، حيث إن الفجوة كبيرة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية ٢٧.٧٪ لدى النساء مقابل ٣٣.٥٪ للرجال، وترتفع الفجوة بين الجنسين إلى ١٣٪ في تونس، و١١٪ في لبنان، و١٠٪ في الجزائر، و٥٪ في مصر، أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة، حيث تمتلك النساء معرفة مالية (٤١٪) أكثر من الرجال (٣٧٪)، كما يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية (باستثناء الأردن والسودان)، ففي السعودية على سبيل المثال، يمتلك ٣٥٪ من أغنى ٦٠٪ من الأسر ثقافة مالية، مقابل ٢٧٪ من أفقر ٤٠٪ من الأسر، وفي مصر يمتلك ٣٠٪ من أغنى ٦٠٪ من الأسر مقابل ٢٣٪ من أفقر ٤٠٪ من الأسر أي إن الفجوة ٧٪،

وتصل الفجوة إلى أقصاها في اليمن ١٠٪.

والدول الأكثر نشـاطًا فيما يتعلق بمبادرات وبرامج التعليم المالي هي مصـر ولبنان والمغرب والأردن وفلسـطين، أما الجزائر فهي الأقل نشـاطًا، حيث تصـدرت مصـر الدول العربية من حيث عدد المسـتفيدين من مبادرات التعليم المالي، حيث اسـتهدفت أكثر من مليوني نسمة، تليها فلسطين (١.٢مليون)، واليمن نصف مليون، واستهدفت حوالي ٥١٪ من مبادرات التعليم المالي في المنطقة العربية الشـباب، و٤٩٪ على المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة والمتناهية الصـغر، و٣٨٪ على عملاء التمويل الأصـغر، و٢٧٪ على النسـاء، و٢٦٪ على الأطفال، و٦٪ على اللاجئين أو المهاجرين[١].

(١) Attia, H & Engelhard, H. (٢٠١٦). "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A stocktaking report". Arab Monetary Fund (AMF) and the Deutsche Gesellschaft fur International ٧ usammenarbeit.

المبحث الثاني

الشمول المالي يعزز الاستقرار الاقتصادي في مصر

تمهيد:

سنتطرق في هذا المبحث إلى بيان أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في مصر وذلك من خلال بيان دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة التنمية.

وسوف نتناول تلك الأفكار وفقًا للأقسام التالية:

أولاً: الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

إن ترسيخ الاستقرار المالي والاقتصادي المنشود لأي دولة، لا يمكن أن يتحقق، إلا من خلال توسيع التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وذلك انطلاقًا من أهمية هذا الموضوع حيال مستقبل منطقتنا العربية، وخصوصًا أن ما يُراوح ما بين ١٦ و١٧ مليونًا من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لا يُتاح لها فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية الرسمية، إضافة إلى الظروف والمتغيرات التي تمر بها، ومستوى عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة التي تعانيها، في ظل ما يلوح في الأفق من استحقاقات خطرة تتمثل بحركة اللجوء التي طاولت معظم دولنا العربية، والتي تهدد بكارثة اقتصادية واجتماعية وإنسانية على مدى عقود من الزمن[١].

(١) محمد كمال الدين بركات، كيف يخدم المشروعات المتوسطة والصغيرة، مجلة اتحاد المصارف

ولذلك تمثل قضية الشمول المالي في الدول النامية ومن ضمنها مصر تحديًا وأمرًا في غاية الأهمية للتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد، كما يعد توجهًا عالميًا بهدف تقوية اقتصاد الدول وذلك بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وقيام هذا القطاع بسداد مستحقات الدولة من ضرائب وتأمينات وخلافه، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ودفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التحسن، وفي نفس الوقت توفير الحماية اللازمة للمشروعات الراغبة في التحول إلى الاقتصاد الرسمي وتشجيعهم وتوفير التمويل المناسب لهم، وأن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يمثل أولوية للدولة في المرحلة الراهنة، حيث جاءت مبادرة البنك المركزي بتخصيص حوالي ٢٠٠ مليار جنيه لدعم هذه المشروعات وتمويلها بعائد منخفض إيمانًا منه بالدور الذي تلعبه في النهوض بالصناعة المصرية وتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وركيزة أساسية وأداة لتعزيز الشمول المالي(١).

كما أن الشمول المالي يؤدي إلى استخدام جميع الخدمات المصرفية والمالية من قبل مختلف فئات المجتمع من صغار المزارعين والفلاحين والشباب والمرأة المعيلة، حيث يوفر الشمول المالي فرصًا لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى تقليل التعامل

العربية، العدد ٤٢٠، نوفمبر ٢٠١٥، ص٣- ٤.

(١) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع الحلقة السادسة، الموسم العلمي ٢٠١٧/ ٢٠١٨، ص٢.

النقـدي وتحويـل المجتمع من مجتمع نقـدي إلى مجتمع رقمي من خلال الـدفع الإلكتروني.

وتجدر الإشـارة إلى أن جهاز تنمية المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصغر المصري، حريص على تذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الشباب من خلال تنفيذ مشـروعاتهم، وأن إسـتراتيجية الجهاز في الفترة المقبلة ترتكز على التوسـع والتنويع في مجالات التمويل لخدمة كافة قطاعات المشـروعات الصـغيرة ومتناهية الصـغر بالإضـافة إلى تقديم العديد من التيسـيرات المالية وغير المالية بما يساهم في إتاحة فرص علم للشباب.

وقد قام جهاز تنمية المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر، بتمويل حوالي ١٤ ألف مشـروع صـغير ومتناهي الصـغر بحوالي ٢٣٠ مليون جنيه في محافظة الفيوم خلال عام ٢٠١٧، مما أتاح الفرصـة لحوالي ١٧ ألف فرصـة عمل لأبناء المحافظة، بالإضـافة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية والمجتمعية بمبلغ ٢١ مليون جنيه "أتاحت نحو ١٤٤ ألف يومية عمل في المشروعات كثيفة العمالة الممولة من خلال اتفاقيتي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وبالإضـافة إلى ذلك، وقع الجهاز حوالي ١٤ عقدًا جديدًا لتمويل المشـروعات الصـغيرة ومتناهية الصـغر، مع عدد من الجمعيات الأهلية في ٨ محافظات (القاهرة والمنيا وبني سـويف، وقنا، وسـوهاج، وأسـوان والبحيرة) وأن القيمة الإجمالية لهذه العقود تبلغ حوالي ٢٤ مليون جنيه وفرها الجهاز من خلال عدة اتفاقيات تم إتاحتها نتيجة لجهود وزارة التعاون الدولي وهي اتفاقية صـندوق خليفة لتطوير المشـاريع واتفاقيتي "تعزيز القدرات التسـويقية لصـغار المزارعين" و "SAIL" الممولين من الصـندوق الدولي للتنمية "الإيفاد". ومن المتوقع أن يتيح التمويل المقدم لهذه الجمعيات تنفيذ ما يقرب من ٢٣٨٠ مشـروع متناهي الصـغر، مما يوفر الآلاف من فرص العمل لأبناء المحافظة الثمانية، على أن يتم

توجيه نسبة ٢٥٪ على الأقل من إجمالي قيمة تلك العقود للمشروعات المملوكة للسيدات، وذلك بهدف دعمهن اقتصاديًا واجتماعيًا.

كما يقدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة يقدم تيسيرات جديدة للشباب للحصول على تمويل لمشروعاتهم الناشئة، ويمول الجهاز كافة أنواع المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة، سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو الحرفية وكذلك مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة والتمويل بحد أقصى ٢ مليون جنيه للمشروع الواحد ويشمل نظام التمويل ما يلي:

- الإقراض المباشر من خلال مكاتب الجهاز الإقليمية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.
- الإقراض من خلال جهات وسيطة (البنوك– الجمعيات الأهلية ومؤسسات أخرى).
- الإقراض بنظام الحساب الجاري المدين.
- الإقراض بنظام استغلال حق امتياز التجاري (الفرنشايز).

كما أن الجهاز يقدم تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبالغ تتراوح ما بين ١٠ آلاف جنيه حتى ٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية، أما المشروعات التجارية فيتراوح التمويل المقدم لها من (١٠ آلاف حتى ٣ مليون جنيه) وبسعر فائدة حوالي ٥٪ للمشروعات الصناعية، وحوالي ٨.٥٪ للمشروعات التجارية[١].

(١) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مرجع سابق، ص٣.

ثانيًا: أهمية الشمول المالي كأداة لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي:

نظرًا لما يشهده العالم حاليًا من تحديات للاقتصاد النقدي وكذلك الاقتصاد غير النقدي، فإن الحكومة المصرية مهتمة بتعزيز الشمول المالي والتطوير على كل المستويات بدءًا من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وكذلك عدد كبير من الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصر اتخذت خطوات هامة من خلال إطلاق مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتعزيز المنافسة. ولذلك يجب ضرورة التفاف جميع المصارف العربية لدعم المشروعات الصغيرة بوصفها أحد الدعامات الأساسية لاقتصاديات الدول، حيث إن هناك ١.٩ مليون شركة منهم ٢١٪ تحصل على تمويلات بنكية. هذا بالإضافة إلى أن الشمول المالي جاء ضمن الإجراءات المهمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مما سيؤثر على رفع مؤشرات الاقتصاد بشكل عام بصورة سريعة(١).

وقد احتلت أهمية إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي في مصر اهتمام بالغ. ونعرض في هذا الصدد إلقاء الضوء على تعريف القطاع وكذلك طريق قياس حجم القطاع والمشاكل الخاصة بهذا القطاع وأهمية الشمول المالي كأداة ووسيلة لإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

١- تعريف القطاع غير الرسمي:

يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة

(١) الشمول المالي منقذًا لدمج القطاع غير الرسمي، الأهرام الاقتصادي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:
http://ik.ahram.org.eg/News/٥٦٦٢٧.aspx.

إلى درجة كبيرة ولقد عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصـــادات في العالم. كما يمكن تعريفه بأنه ذلك القطاع الذي يشــمل وحدات اقتصــادية تعمل في أنشــطة نقدية وتمارس أنشـــطة مشـــروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئيًا أو كليًا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها.

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل في الريف والحضر والتقليل من الفقر إلى جانب مرونته في التعامل مع الأزمات الاقتصـــادية. وزاد الاهتمام به أكثر في الآونة الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الاقتصاد الرسمي الاقتصـــادية والاجتماعية على اســـتيعاب اليد العاملة المتزايدة وتحقيق الرفاهية. ومع زيادة نسبته في الناتج المحلي الإجمالي وما يستوعبه من موارد كامنة، دعت الضرورة إلى الاهتمام به كظاهرة وكمصـدر للثروة، ومعالجة أسـبابه التي تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب. تكمن صعوبة لدى الدول بصورة عامة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب الافتقار إلى المعلومات والبيانات الكافية عن هذا القطاع.

وتعتبر المشـــروعات الصـــغيرة ومتناهية الصـــغر مســـئولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار القطاع غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تميل إلى إجراء معاملاتها باسـتخدام النقود السـائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية، ولهذا السبب يؤدي تزايد أعداد هذه المشروعات التي تقوم أساسًا على استخدام النقود السائلة في إبرام المعاملات وعدم الاعتماد على النظم البنكية في التعامل إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي في العديد من الدول.

٢- الأطر اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي:

يلاحظ أن دور الدولة يتمثل في مجموعة من الإجراءات يمكن أن تضطلع بها مجموعة من الجهات من أهمها(١).

أ – **الإجراءات الداعمة من وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، وتشمل أجزاء حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها في مصلحة الرقابة الصناعية، تنظيم حملات للتوعية على مستوى المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمي بمساعدة بعض رجال الأعمال لتعريف العاملين بأهمية وفوائد الدخول في القطاع الرسمي من جهة توعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسئولين عنه من جهة أخرى.

ب- **الإجراءات الداعمة من مصلحة الضرائب**، وتشمل منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن ٥ سنوات، وتدريجيًا حتى يتم إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي، حيث يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبيًا مثل الأنشطة الرسمية إسقاط الديون والأعباء الضريبية المتراكمة الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة صغيرة الحجم من أصحاب البطاقات الضريبية (أقل من ١٠ أو ١٥ عامل)، تخفيض الضريبية المفروضة على الوحدة بصورة تدريجية بحد أقصى ٥٠٪ من الضريبة المستحقة في حالة التأمين على العمال بالمشروع.

ج- **الإجراءات الداعمة من الجهات التشريعية** والتي تشتمل على، عمل إطار تشريعي خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والقطاع غير الرسمي وذلك

(١) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مرجع سابق، ص٤-٦.

للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك، إنشاء هيئة مستقلة مسئولة عن تحويل الكيانات غير الرسمية إلى الشكل الرسمي وعن كافة القوانين ذات صلة.

د- **الإجراءات الداعمة من وزارة التضامن الاجتماعي والحماية الاجتماعية للعاملين،** وتشتمل على الاتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية على التغطية الشاملة للممول وأسرته باشتراك مخفض يدفع في صورة أقساط شهرية، كفالة الدولة للعاملين في القطاع غير الرسمي للمستويات الدنيا للحماية الاجتماعية خاصة التعليم الأساسي والمعاش في حالتي العجز والوفاة وتحديد التشريعات والجهات الممولة لذلك.

هـ- الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة على تحسين بيئة الأعمال، وتتضمن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال إيجاد سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم وقد تم تبسيط عملية التسجيل من خلال نظام الشباك الواحد وفقًا لتعديلات قانون الاستثمار ٢٠١٤، وتوفير قواعد البيانات والمعلومات التي تضم جميع البيانات والمعلومات عن السوق والموردين الرئيسيين المحليين والدوليين للمنتجات، ثم تزويد المشروعات الصغيرة بالمرافق العامة.

الإجراءات الدعامة من الجهات القائمة على التدريب والتأهيل المهني، وتشتمل على إتاحة فرص التدريب التقني والمهني للعاملين في القطاع غير الرسمي، وتزويدهم بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوى الإنتاج، إنشاء مراكز للتدريب وتقوم الحكومة بتقديم التدريب للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق الحاضنات وبلغ عدد مراكز التدريب (١٦) مركزًا على مستوى الجمهورية، منها (١٤) مركز بالقاهرة، ومركز في دمياط لصناعة الأثاث، ومركز بالمنيا للصناعات الغذائية، ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث

الشمول المالي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

– ماهية الشمول المالي وأهميته للتنمية المستدامة:

ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليًا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨[١].

ويُعرف الشمول أو الإدراج المالي بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة. كما أن الخدمات المصرفية هي في طبيعتها خدمة عامة، لذلك فمن الضروري أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة العامة هو توفير الخدمات المالية الأساسية ووسائل الدفع لجميع السكان دون تمييز[٢].

(١) أ.د/ صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، العدد ٦٦٧، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٧.

(٢) د. مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، العدد ٧٧، مجلة بنك السودان

وقد ذهب البعض[١] إلى أن الشمول المالي يصبوا إلى تقديم الخدمات المالية بتكلفة يمكن تحملها إلى أجزاء واسعة من غير المحظوظين وذوي الدخل المتدني. وتشمل هذه الخدمات المالية المتنوعة الائتمان، والتوفير، والتأمين وتسهيلات الدفع والتمويلات.

وتجدر الإشارة إلى تطور تعريف الشمول المالي وانتقاله من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد، فتعريف مجموعة العشرين G٢٠، والتحالف العالمي للشمول المالي AF١ ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تُقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[٢].

ومن خلال التعريفات المختلفة يمكن ملاحظة عدة محاور رئيسة يرتكز عليها الشمول المالي، وهي[٣]:

- الحصول على "الوصول إلى" المنتجات والخدمات المالية: توفر خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف.
- القدرة المالية: إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل، والتعامل مع الضائقة المالية.

المركزي، الخرطوم، ٢٠١٥، ص٣.

(١) Nageswara Rao: "Financial Inclusion- Banker's Perspective", The Journal of Indian Institute of Banking @ Finance, (October- December ٢٠١٠), p.p. ٢٠-٢٦.

(٢) د. صبري نوفل، مرجع سابق، ص١٨.

(٣) د. صبري نوفل، نفس المرجع، نفس الموضع.

- استخدام المنتجات والخدمات المالية: الانتظام، والتكرار، ومدة الاستخدام.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل توصيلها لجميع فئات المجتمع.
- التنظيم والرقابة الفعالتين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

ومن جهة أخرى أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي، كذلك يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة، وكذلك يساهم في خلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة[١].

وفي ذلك، أشارة تقرير حديث صادر عن البنك الدولي[٢] إلى أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي– خاصة من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية– فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول، يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر.

وتوصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع

(١) د. أحمد ذكر الله، تطورات المشهد الاقتصادي، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٧، ص٦.
(٢) البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ٢٠١٧، ص١– ٢.

كبيرة، لاسيما للنساء، فقد مكن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو ١٨٥ ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر المعيشية بواقع ٢٢٪.

كما يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضًا على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات. ففي برنامج للإغاثة مدته خمسة أشهر في النيجر، أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة، بدلاً من دفعها نقدًا إلى توفير ٢٠ ساعة في المتوسط على المستفيدين، وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام المدفوعات.

ويمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات. فبعد تزويد البائعين بالأسواق في كينيا، لاسيما النساء، بحسابات ادخار، ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريع بواقع ٦٠٪. وزاد إنفاق الأسر التي تعولها نساء في نيبال على الأغذية المغذية (اللحوم والأسماك) بنسبة ١٥٪، وعلى التعليم بنسبة ٢٠٪، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. وارتفع إنفاق المزارعين في ملاوي، الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار، على المعدات الزراعية بنسبة ١٣٪ كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع ١٥٪.

وبالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة. وفي الهند انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع ٤٧٪ عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات

ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقدًا. وفي النيجر، أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة، وليس نقدًا، إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠٪.

وخلاصة القول أن التنمية المستدامة والشمول المالي يلتقيان في أكثر من نقطة مشتركة، لعل أهم هذه النقاط هي أن الهدف الرئيس للتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر وتوفير حياة أفضل للشعوب، وهو عين ما يهدف إليه الشمول المالي، وساء من حيث تمويل استثمارات الطبقات الفقيرة، أو حتى استفادة الدولة من تضمين مدخراتهم بالاستثمار القومي.

– أهداف التنمية المستدامة وفقًا لخطة ٢٠٣٠:

لقد قدمت منظمة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفًا وذكرت هذه الأهداف في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تمثل (خطة أعمالنا ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة) والمعروفة باسم تحويل عالمنا من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والتي تترابط مع بعضها لكي تحقق ١٦٩ غاية وتغطي مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل (الفقر– الجوع– الصحة– التعليم– العدالة الاجتماعية– البيئة– المياه– الصرف الصحي– المساواة بين الجنسين– الطاقة– تغير المناخ). مما يساهم في القضاء على الفقر والجوع وتحسين التعليم والصحة وحماية البيئة. وتتمثل الأهداف الأربعة عشر فيما يلي[١].

١– **الهدف الأول:** القضاء على الفقر في كل مكان بجميع أشكاله.

(١) Peter J., David, H., (٢٠١٧), "The Sustainable Development Goals And the Financial Services industry", Athens Journal of Business & Economics- Volume ٣, Issue I.

٢- **الهدف الثاني:** القضـــاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣- **الهدف الثالث:** ضمان تحقيق الصحة والرفاهية للجميع بمختلف الأعمار.

٤- **الهدف الرابع:** ضـــمان تحقيق التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.

٥- **الهدف الخامس:** تحقيق المساواة بين الجنسين وخلق فرص متساوية.

٦- **الهدف السادس:** ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع.

٧- **الهدف السابع:** ضمان طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

٨- **الهدف الثامن:** توفير العمل اللائق للجميع وتزيز النمو الاقتصادي.

٩- **الهدف التاسع:** تطوير الصناعة والابتكار والبيئة التحتية.

١٠- **الهدف العاشر:** الحد من انعدام المساواة داخل المدن.

١١- **الهدف الحادي عشر:** جعل المدن والمجتمعات المحلية مستدامة أي شاملة وآمنة للجميع.

١٢- **الهدف الثاني عشر:** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣- **الهدف الثالث عشـــر:** تحقيق العمل المناخي من خلال مكافحة التغير المناخي وآثاره.

١٤- **الهدف الرابع عشر:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية.

١٥- **الهدف الخامس عشر:** حماية النظم الأيكلوجية البرية وترميمها.

١٦- **الهدف السادس عشر:** تحقيق السلام والعدالة للجميع من أجل تحقيق التنمية

المستدامة.

١٧- **الهدف السابع عشر**: تحقيق عقود الشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وتتضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتفق عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ تمثل مجموعة طموحة وواسعة النطاق من الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية العالمية، وهي مصممة أساسًا لتعزيز الانتقال إلى مستقبل أكثر قدرة على البقاء. ودعت الأمم المتحدة جميع الحكومات إلى متابعة هذه الأهداف الطموحة ولكنها أقرت أيضًا بالدور المهم لمجتمع الأعمال في معالجة أهداف التنمية المستدامة[١].

- دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

عند الرجوع إلى أهداف التنمية المستدامة السابق عرضها يلاحظ أنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف، خاصًا فيما يتعلق بالمساواة والحد من الفقر والجوع والصحة والتعليم بدون تعميم الخدمات البنكية على مختلف شرائح المجتمع، فالشمول المالي يساهم في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية والمساواة وتحسين الدخل والوضع الاجتماعي للفقراء والنساء والشباب وأيضًا أن تعميم الخدمات المالية في المجتمع وشمولها إلى جميع المواطنين سوف يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

(١) El-Zoghbi, M., (٢٠١٦), "Financial Inclusion Can Reduce Inequality-Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion", CGAP.

١- الشـمول المالي والقضـاء على الفقر في كل مكان، (الهدف الإنمائي الأول):

يتحقق ذلك الهدف من خلال فتح حســـابات التوفير لجميع الشـــرائح المهمشـــة ومحدودي الدخل وبالمناطق النائية أو الريفية، والتي تســـاعد الفقراء على الادخار لمواجهة الأزمات وتنظيم الاستهلاك، كما أنه من خلال التكنولوجيا الرقمية التي تساهم في تحويل الأموال إلى الأقارب والأصـــدقاء وقت أزماتهم ويعيشـــون في مناطق نائية لمواجهة الصدمات المالية لهم.

٢- الشـــمول المالي والحد من الجوع وتعزيز الزراعة، (الهدف الإنمائي الثاني):

يتحقق هذا الهدف من خلال ما توفره الخدمات المالية في تحســـين المحاصـــيل الزراعية وسد الاحتياجات المختلفة من الغذاء، كما أن خدمات الائتمان توفر للمزارعين إمكانية الاستثمار الزراعي من خلال تقديم التمويل اللازم لصغار المزارعين.

٣- الشمول المالي وتحسين الصحة والرفاهية للجميع، (الهدف الإنمائي الثالث):

يتحقق هذا الهدف من خلال ما تســاهم به حســابات التوفير لمتوســط ومحدودي الدخل في الادخار الذي يســـاعد على توفير المال وقت الحاجة للإنفاق على العلاج اللازم، وأيضًا من خلال ما توفره خدمات الدفع والتحويل من الأفراد أو من الحكومات، وأيضًــا من خلال ما توفره المؤســسـات المالية من خدمة التأمين الصــحي الذي يوفر الرعاية الصحية وقت الحاجة وبتكلفة وفيرة.

وقد أثبتت إحدى الدراسات[١] تأثير الشمول المالي في تعزيز الصحة ورفاهية الأمة، حيث يساهم في تقديم التمويل اللازم للأسر الفقيرة من أجل إجراء العلاج اللازم والذي يمثل الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والذي يضمن تحقيق نهايات أكثر عادة بحيث يكون الهدف النهائي هو التغطية للصفحة الشاملة، ولكي تتحقق التغطية الصحية الشاملة، يحتاج الفقراء إلى الوصول إلى كل من الخدمات المالية والصحية.

وبالنظر إلى التطورات الرقمية الحالية، واستكمال المنافع بمنتجات تأمين بسيطة وخدمات ذات قيمة مضافة، يصبح الاستثمار العام في الصحة الوطنية له آثار جانبية اقتصادية إيجابية هائلة ومع زيادة الشمول المالي، تصبح الصحة الجيدة والعافية أكثر قابلية للتحقيق.

٤- الشمول المالي وضمان تحقيق التعليم الجيد للجميع، (الهدف الإنمائي الرابع):

التعليم هو المفتاح لحياة أفضل لأطفالهم، ومع ذلك فهو من بين أكبر النفقات ومصدر كبير للضغط المستمر. وحتى في البلدان التي تكون فيها المدارس الابتدائية مجانية، هناك العديد من التكاليف، مثل الكتب والزي المدرسي ورسوم الامتحانات، مما يضيف عبئًا كبيرًا على الأسر ذات الدخل المنخفض. ويصبح الوضع أكثر صعوبة عندما ينتقل الطلاب إلى المدرسة الثانوية، وهي ليست مجانية في العديد من البلدان، كما أن معدلات التعليم العالية تجعلها بعيدة عن متناول العديد من الأسر. عند مواجهة ميزانيات مقيدة، قد يضطر الآباء إلى اختيار أي من أطفالهم يمكنهم

(١) Morgan, L., Churchill, C. (٢٠١٦), "How Financial Inclusion Can Boost a Nation's Health & Well-Being- Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion", CGAP.

الالتحاق بالمدرسة في مثل هذه الحالات، يتم اختيار الأولاد على الفتيات، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الكبيرة بين الجنسين في التعليم، كما أن هناك أربع طرق يمكن أن يدعم فيها الشمول المالي قطاع التعليم كما يلي(١):

أ – المساهمة والمساعدة في عملية دفع الرسوم المدرسية والتخفيف من ضغط هذه العملية، خاصة بالنسبة للذين يعيشون في المناطق الريفية البعيدة من خلال التحويلات الرقمية بين الأهل والأصدقاء أو من خلال حسابات التوفير.

ب– سهولة تحصيل المعلمين على رواتبهم، توفيرًا في الوقت وإزالة أحد الحواجز التي تمنع المعلمين من أداء واجباتهم في الفصل الدراسي. ويمكن أن يؤدي تنفيذ نظام مدفوعات المرتبات الرقمية إلى تحسين السجلات الحكومية الخاصة بالمعلمين وتمهيد الطريق لتحسين تتبع الحضور والأداء والتوظيف.

ج– سهولة ادخار الرسوم المدرسية أو تمويلها غالبًا ما تقتصر منتجات تمويل التعليم التي تقدمها البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر على العملاء الحاليين وتحتاج إلى تاريخ انتمائي أو راتب ثابت.

د – سهولة تحويل الأموال من الأقارب والأصدقاء أو حتى الغرباء التي تساعد في تعويض النقص في ميزانية التعليم، وأن التمويل الرقمي يجعل هذه العملية أسهل.

٥– شمول المرأة المالي وتحقيق المساواة بين الجنسين، (الهدف الإنمائي الخامس):

يتحقق هذا الهدف من خلال امتلاك النساء للحسابات البنكية وتوفير الخدمات المالية الذي يساهم في تعزيز إتاحة الفرص لهن وتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث

(١) Braniff, Lauren, (٢٠١٦), "Advancing Financial Inclusion to Improve Access to Education- achieving the sustainable Development Goals: the role of financial inclusion, CGAP.

إن المرأة تمثل من الشرائح المستبعدة في حصولها على الخدمات المالية نتيجة أن غالبيتها لا تعمل، لهذا تمثل هذه الفئة الأهم في تقديم الخدمات المالية من خلال سياسة الشمول المالي.

وتكتسب المدخرات الفردية والخاصة أهمية خاصة في السماح للمرأة بالاستثمار في أعمالها، وزيادة دخلها، وتطوير الاستقلالية المالية والاستهلاك السلس وتخفيف المخاطر، وفي دولة كينيا ساعدت حسابات الادخار الرسمية النساء سيدات الأعمال على الاستثمار في أعمالهن بنسبة تصل إلى ٥٦٪، كما تظهر الأدلة من الفلبين تأثير حسابات التوفير الالتزام على سلطة صنع القرار للمرأة. اكتسبت النساء المتزوجات سلطة أكبر في الأسرة بسبب القرارات المتعلقة بمدارس الأطفال، وتنظيم الأسرة، وشراء السلع، مثل الغسالات والمواقد وفي شيلي، وجد الباحثون أن حسابات التوفير الرسمية ساعدت عملاء مؤسسة تمويل أصغر في المقام الأول على النساء) على تسهيل استهلاكهم عندما يواجهون صدمات اقتصادية. خدمت مدخراتهم أيضًا كشكل من أشكال التأمين الذاتي ورفعت الرفاهية الشخصية للمشاركين بشكل ملحوظ، كما يلعب الحصول على الائتمان دورًا مركزيًا في مساعدة النساء على امتلاك مشاريعهن وتنميتها الذي يمكن أن يساعد الحصول على التمويل في تنمية مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة على نحو مستدام(١).

– أثر الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية:

في ضوء عرض مكونات وكيفية الإفصاح عن الشمول المالي أعلاه، والذي يهدف إلى التأكد من التزام البنوك بسياسة الشمول المالي وحماية حقوق العملاء وتحقيق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، يمكن تلخيص أهمية الإفصاح عن الشمول المالي في النقاط التالية:

١– يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحفيز البنوك على تطبيق الشمول

(١) Grown, C., Hammond, A., (٢٠١٦), "Women's Financial Inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs- Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion", CGAP.

المالي.

٢- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في نشر ثقافة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية بالمجتمع.

٣- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحسين سمعة البنك وتعزيز مركزه التنافسي.

٤- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين بالتقارير المالية.

٥- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض عدم تماثل المعلومات.

٦- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في جذب المزيد من الاستثمارات مما ينعكس على جودة الأرباح المحاسبية.

٧- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في إمداد المستثمرين بالمعلومات اللازمة وتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي.

٨- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدى تعميم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.

٩- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء[١].

(١) اتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي، شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، إدارة البحوث والدراسات، ٢٠١٧.

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة بيان دور الشمول في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يُعد بعدًا أساسيًا في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. فبوصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لمختلف شرائح المجتمع عامة، والفقراء خاصة، ووفقًا ما توصلت إليه معظم الدراسات، سيساعد ذلك على مكافحة الفقر والجوع، وتوفير مناصب الشغل، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرفاهية، وتمكين المرأة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتحقيق التنمية المستدامة. مما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

وتناولت الدراسة تحديد مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة وتوضيح العلاقة بينهما، كذلك تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية، واستعراض أهم المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وأخيرًا الوقوف على أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

أولاً: النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج المهمة والتي نذكر من أهمها ما يلي:

١- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي، لذا فإعداد إستراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.

٢- يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل (البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية... الخ).

٣- معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.

٤- مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيف، لذا لابد من تضافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

٥- هناك مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي، لذا لابد من معرفة هذه المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدمًا لتحقيق الشمول المالي.

٦- يلعب الشمول المالي دورًا مهمًا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفر الشمول المالي فرصًا لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- توجد علاقة قوية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، حيث يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

ثانيًا: التوصيات:

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات تتمثل أهمها فيما يلي:

١- لابد من تطوير بنية تحتية مالية قوية ومرنة للرقمنة، تدعم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية.

٢- توافر بيئة قانونية ملائمة وداعمة للتحول للشمول المالي، وتهتم بالفئات المهمشة ماليًا أفرادًا أو شركات مصغرة.

٣- الاهتمام بالتثقيف المالي، وهذا من خلال تبني إستراتيجيات وطنية للتعليم المالي، مثل برامج محو الأمية المالية، إدراج التثقيف المالي في مراحل التدريس الثانوي لضمان الوصول إلى أكبر قاعدة من الطلاب في المستقبل.

٤- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي.

٥- إشـــراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي.

٦- الدور القيادي للبنوك المركزية والجهات الإشـــرافية للبلدان العربية في تعزيز الشمول المالي، باعتبارها فاعلاً أساسيًا في هذا المجال.

٧- وضع إستراتيجيات وطنية للشمول المالي تنفذ عبر مراحل، تراعي خصوصيات كل دولة وقدراتها المالية، وحاجاته والفجوات المالية القائمة بها، وفي إطار هذه الأخيرة تحدد الأهداف والآليات الكافية، الفاعلين ومسارات تقييم التقدم المحرز في الشمول المالي.

٨- رصد الكوادر البشرية المؤهلة لإنجاح عملية الشمول.

٩- ابتكار خدمات مالية تناســب كل الشــرائح المجتمعة بحســب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم. على أن تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية.

١٠- العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية، وهو أمر ضروري لحماية المستهلك ماليًا، ويعزز من الثقة في النظام المالي والمصــرفي ويزيد من شــمولية الشــرائح المجتمعية مع الوقت.

١١- تحســـين مناخ الأعمال في البلدان العربية، وهذا من خلال إجراء إصـــلاحات اقتصادية، تحسن من بيئة الأعمال، لتدعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وتضمن الاستقرار في المنظومة المالية.

١٢- ضرورة تبني إستراتيجية قومية وطنية واضحة لتعزيز الشمول المالي في مصر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- اتحاد المصـــارف العربية، إدارة الدراســـات والبحوث "واقع الشـــمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، العدد ٤٣٦، العدد ٤٣٧، ٢٠١٧.

٢- اتحاد المصـارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي، شـرط أسـاسـي لتحقيق الشمول المالي، إدارة البحوث والدراسات، ٢٠١٧.

٣- بن رجب، جلال الدين، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٨.

٤- البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ٢٠١٧.

٥- د. أحمد ذكر الله، تطورات المشـــهد الاقتصـــادي، المعهد المصـــري للدراســـات، اسطنبول، ٢٠١٧.

٦- د. مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاســـتبعاد والشـــمول، العدد ٧٧، مجلة بنك السودان المركزي، الخرطوم، ٢٠١٥.

٧- د. صـبري نوفل، الشـمول المالي في مصـر وبعض الدول العربية، العدد ٦٦٧، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، القاهرة، ٢٠١٨.

٨- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أبو ظبي– أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٧.

٩- عبد الله سمير، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية

الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، ٢٠١٦.

١٠- عبد النبي، وليد عيدي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، العراق، ٢٠١٨.

١١- فريز، زياد، اشمول المالي والتوجه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، منتدى الشمول المالي اتحاد المصارف العربية ورعاية البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، ٢٠١٧.

١٢- محمد كمال الدين بركات، كيف يخدم المشروعات المتوسطة والصغيرة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٠، نوفمبر ٢٠١٥.

١٣- معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع الحلقة السادسة، الموسم العلمي ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

ثانيًا– المراجع الأجنبية:

١– Attia, H & Engelhard, H. (٢٠١٦). "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A stocktaking report". Arab Monetary Fund (AMF) and the Deutsche Gesellschaft fur International ٧ usammenarbeit.

٢– Braniff, Lauren, (٢٠١٦), "Advancing Financial Inclusion to Improve Access to Education- achieving the sustainable Development Goals: the role of financial inclusion, CGAP.

٣– El-Zoghbi, M., (٢٠١٦), "Financial Inclusion Can Reduce Inequality- Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion", CGAP.

٤– Grown, C., Hammond, A., (٢٠١٦), "Women's Financial Inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs- Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion", CGAP.

٥– Morgan, L., Churchill, C. (٢٠١٦), "How Financial Inclusion Can Boost a Nation's Health & Well-Being- Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion", CGAP.

٦– Nageswara Rao: "Financial Inclusion- Banker's Perspective", The Journal of Indian Institute of Banking @ Finance, (October- December ٢٠١٠).

٧– Peter J., David, H., (٢٠١٧), "The Sustainable Development Goals And the Financial Services industry", Athens Journal of Business & Economics- Volume ٣, Issue I.

٨– The Global Findex Database, Measuring Financial Inclsion and the Fintech Revolution, Overview, World Bank Group ٢٠١٧.

ثالثا: مراجع الإنترنت.

- الشمول المالي منقذًا لدمج القطاع غير الرسمي، الأهرام الاقتصادي، تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٩، متاح على الرابط التالي:

http://ik.ahram.org.eg/News/٥٦٦٢٧.aspx.